واقع البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية ودوره في التنمية المستدامة

The reality of scientific research in community colleges in the Republic of Yemen and its role in sustainable development

أ. **منير أسعد عبد الله الورد:** باحث، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.

أ.د. **أحمد أحمد علي الآنسي:** كلية التربية، جامعة صنعا، اليمن.

Mr. Muneer Asaad Abdullah AlWard: Researcher, faculty of Education, Sana'a University – Yemen.

Email: muneeralward@gmail.com

Prof. Dr. Ahmed Ahmed Ali AlAnsi: Faculty of Education, Sana'a University – Yemen.

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i5.300

الملخص:

هدف البحث إلى معرفة واقع البحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية ودوره في التنمية المستدامة، ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وطبقت أداة الاستبانة على عينة مكونة من (120) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع، تم اختيارها بطريقة قصدية، واستخدم الباحث الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لتحليل البيانات، وأظهرت نتائج البحث: أن واقع البحث العلمي ودوره في التنمية المستدامة جاء بدرجة صغيرة على المستوى الكلي للأداة، بمتوسط حسابي (2.53)، وانحراف معياري (.468)، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية في دور البحث العلمي في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع باختلاف الرتبة العلمية.

الكلمات المفتاحية: البحوث العلمية، كليات المجتمع، التنمية المستدامة.

Abstract:

This research aimed to know the reality of scientific research in community colleges in the Republic of Yemen and its role in sustainable development. To achieve the objectives of the research, the researcher used the descriptive survey method, and the questionnaire tool was applied to a sample of (120) teaching stuff members in community colleges, which were deliberately chosen. The researcher used the statistical package for social sciences (SPSS) to analyze the data. The results of the research showed: The reality of scientific research and its role in sustainable development came to a small extent at the overall level of the tool, with an arithmetic mean (2.53), and a standard deviation (.468). The results showed that there was no statistically significant differences in the role of scientific research in sustainable development from the point of view of faculty teaching stuff members in community colleges according to the academic rank.

Keywords: Scientific Research, Community Colleges, Sustainable Development

أولًا: الإطار المنهجي للبحث:

مقدمة:

تعد كليات المجتمع إحدى مؤسسات التعليم التقني التي يقع على عاتقها مسؤولية رفد المجتمع بالكوادر والكفاءات المؤهلة التي يتطلبها سوق العمل، ويمثل التعليم التقني بوابة العبور إلى المستقبل باعتباره قاطرة التنمية والتقدم، وتتميز كليات المجتمع بمرونتها وسرعة تجاوبها مع كافة المستجدات والتطورات العلمية والتكنولوجية وتفاعلها مع محيطها الاجتماعي الذي تقع فيه، حيث تسعى من خلال ما تقوم به من أبحاث ودراسات علمية إلى تحديث برامجها وأنشطتها التعليمية والتدريبية بشكل مستمر، وفقًا لاحتياجات المجتمع ومتطلباته التنموية.

ويرتبط البحث العلمي وإنتاج المعرفة بمؤسسات التعليم العالي، باعتبارها بيوت للخبرة العلمية، والمؤسسات المسؤولة عن إعداد الكوادر الذين يتمتعون بتأهيل علمي عالي في مختلف التخصصات العلمية، والقادرين على دفع عجلة التنمية، فمتطلبات التطوير في المجتمع تقتضي وجود علاقة تكاملية بين البحث والتنمية (إبراهيم، 2005م، 150).

من أجل هذا تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى تهيئة البيئة البحثية المناسبة، وتوفير المتطلبات الضرورية، المتمثلة في الكتب والمعدات والأجهزة، وجعلها في متناول الأساتذة والطلبة لاستخدامها في أبحاثهم، خاصة وأنها تضطلع بثلاث مهما أساسية تتمثل في التعليم الذي يتم يسهم في نشر المعرفة وإعداد وتدريب الطلبة وتشجيعهم على إنجاز مشاريعهم البحثية بالطريقة العلمية؛ ليصبحوا باحثين في المستقبل قادرين على مواجهة الصعوبات وحلها، والبحث العلمي الذي يسهم في إثراء الرصيد المعرفي، في حين أن خدمة المجتمع تحويل المعرفة إلى حلول للمشكلات وتنمية المجتمع (مرسي، 2002م، 26)

الجدير بالذكر أن مخرجات البحوث العلمية تظهر ثمارها وفوائدها على عناصر العملية التعليمية نفسها، وتتجسد في صورة تحديث وتطوير النظم التعليمية والتربوية، وحل مشكلاتها، وتطوير مناهجها، وتكوين وإنشاء المعرفة في المجتمع، وإعداد باحثين متخصصين قادرين على الإبداع والابتكار، يمتلكون القدرة على إدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتوطينها في شتى المجالات (أضهير، 2017، 16).

وحتى تواكب التطورات عملت كليات المجتمع على تغيير فلسفتها وبرامجها الدراسية، ومناهجها التعليمية، فلم يعد دورها محصوراً على التدريس وتقديم بعض المهارات فحسب؛ بل تسعى من خلال العمل في فرق بحثية إلى إيجاد تخصصات حديثة تهدف من خلالها إلى تقدم خدمات وبرامج متنوعة تسهم في عملية التنمية (نذر وآخرون، 2002م، 158).

وقد أشارت دراسة (عبد الملك وآخرون، 2014م، 19–20) إلى أن هناك مهام وأدوار أخرى لكليات المجتمع تتمثل في إجراء الأبحاث العلمية، وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية والاستفادة من مخرجاتها في عملية تحديث وتطوير بنية وعناصر النظام التعليمي، بالإضافة إلى عمل المجلات العلمية التي يتم من خلالها نشر الأبحاث التقنية، ومواكبة التطورات واحتياجات سوق العمل من مخرجات التعليم التقني.

وأوضحت دراسة (السلمي وصالح، 2020م، 512) أن كلية المجتمع تعمل في عدة مسارات حيث تقوم بتحديث المناهج الدراسية وجعلها تواكب التطورات والمستجدات، ورفع مستوى كفاءة كوادرها البشرية، بالإضافة إلى عملها على مسار الوسائل التعليمية المناسبة، واستخدام طرائق تدريس حديثة ومبتكرة.

وأشارت دراسة (صالح، 2012، 12) إلى أن البحوث التقنية إذا توفرت لها المتطلبات الأساسية وتم توجيهها بشكل سليم تؤدي إلى ابتكارات علمية وتقنية جديدة، تساهم في خفض المصروفات التي تتطلبها عملية الإنتاج، وتؤدي إلى حلول قادرة على تجاوز معوقات العملية الإنتاجية والتغلب عليها، الأمر الذي سينعكس إيجابًا ويؤدي إلى زيادة دخل الفرد وتحسين معيشته.

يتضح مما سبق أهمية الدور الذي يلعبه البحث العلمي في التطورات العلمية والتكنولوجية الأمر الذي يحتم على كليات المجتمع ربط أنشطتها التعليمية والتدريبية بمخرجات الأبحاث العلمية، والعمل على توظيفها في خدمة المجتمع وعملية التنمية.

لذلك أولى دستور الجمهورية اليمنية موضوع البحث العلمي الكثير مِنْ الاهتمام، فقد جاء في المادة (27): "تكفل الدَّولة حُرِّيَّة البحث العلمي والإنجازات الأدبية والفنية والثقافية المتفقِة وروح وأهداف الدستور كما توفِّر الوسائل المُحَققة لِذَلِك وتقدِّم الدَّولة كل مساعدة لِتَقدُّم العلوم والفنون، كما تشجِّع الاختراعات العلمية والفنية والإبداع الفني وتحمي الدولة نتائجها"(الدستور اليمني، 2015م، 5).

وحتى تتمكن البلاد من مواكبة التطورات الهائلة التي تجري من حولها في شتى المجالات، عملت الحكومة اليمنية على تأسيس العديد من المراكز البحثية في الجامعات، ورصدت لها المبالغ المالية اللازمة للإنفاق عليها، وسعت إلى ربطها بالقطاعات والمؤسسات الإنتاجية، بالإضافة إلى فتح باب الدراسات العليا في كثير من التخصصات الجامعية؛ بهدف تشجيع الباحثين على إجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية، كاستجابة لتطوير وتأهيل كوادرها البشرية، وتحسين برامجها التعليمية، ورفع مستوى خدماتها، لتتمكن من الارتقاء بنفسها وتحقيق رسالتها التي أُنشئت من أجلها (السماوي، 2018م: 229).

وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية من أجل تطوير البحث العلمي في المؤسسات التعليمية، إلا أن البحث العلمي في اليمن بشكل عام، وفي كليات المجتمع بشكل خاص لايزال أمامه العديد من الصعوبات والمشكلات التي تعترض مسيرته، وتعيق فاعليته وتحول دون تحقيقه لمخرجات تسهم في تلبية متطلبات التنمية، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات اليمنية كدراسات: (الدوش، 2003م)، (شمسان، 2003م)، (مكرد، 2010م)، (الهبوب والفخري، 2018م)، (القدمي، وفيروز، 2019م)، (الشيباني، 2019م)، والتي أكدت جميعها أن البحوث العلمية في اليمن، تفتقر للتخطيط والجدية، ولا تتم وفق استراتيجية مدروسة، وتفتقر إلى أبسط المقومات، فمعظم البحوث التي تُجرى في الجامعات وكليات المجتمع وغيرها من المؤسسات تتسم بالفردية، الغرض من أجرائها في الغالب هو الترقية بعيدًا عن مشكلات المجتمع ومتطلبات التنمية.

وبناءً على ما تقدم يعد موضوع البحث الحالي محاولة لمعرفة واقع أبحاث كلية المجتمع ودور مخرجات تلك الأبحاث في تحقيق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، بوصفها مؤسسة أكاديمية غلب على أدائها قيامها بالوظيفة الروتينية، المتمثل بالتدريس القائم على إلقاء المحاضرات وعمل بعض الأبحاث لغرض الترقية العلمية، أو بحوث ومشاريع تخرج الطلبة، والتي تعد بعيدة عن حاجات المجتمع التنموية.

مشكلة البحث:

بناءً على ما سبق؛ تتحدد المشكلة في السؤالين الآتيين

1. ما واقع البحث العلمي في كليات المجتمع اليمنية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة؟
2. هل هناك فرق دالٌ إحصائيًا بين متوسطات درجات استجابات أفراد العينة حول واقع البحث العلمي في كليات المجتمع اليمنية ودوره في التنمية المستدامة باختلاف الرتبة العلمية؟

أهداف البحث:

يسعى إلى تحقيق الهدفين الآتيين:

1. معرفة واقع البحث العلمي في كليات المجتمع اليمنية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.
2. الكشف عمَّا إذا كان هناك فرق دالٌ إحصائيًا بين متوسطات درجات استجابات أفراد العينة حول واقع البحث العلمي في كليات المجتمع اليمنية ودوره في التنمية المستدامة باختلاف الرُّتبة العلمية.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث على النحو الآتي:

1. يسهم في نهضة وتقدم البلاد، إذ لا يمكن لبلد أن يتقدم مهما امتلك من موارد وثروات إلا من خلال تقدم البحث العلمي وتطبيقاته.
2. تقييم الواقع الراهن لأبحاث كليات المجتمع اليمنية، مما يساعد المسؤولين وصنَّاع القرار على اتخاذ إجراءات لتطويرها، وربط الأبحاث العلمية بواقع المجتمع واحتياجاته اليومية.
3. إثراء المكتبة بالمعرفة العلمية، وإثارة اهتمام الباحثين لإجراء دراسات أخرى جديدة في هذا المجال.

حدود البحث:

1. **الحدود الموضوعية:** واقع دور البحث العلمي في كليات المجتمع اليمنية في تحقيق التنمية المستدامة.
2. **الحدود المكانية:** كليات المجتمع اليمنية.
3. **الحدود البشرية:** عينة قصدية من أساتذة كليات المجتمع اليمنية.
4. **الحدود الزمانية:** العام الدراسي (2022م– 2023م).

تعريف المصطلحات:

1-البحث العلمي:

عرفه (شحاتة والنجار، 2003م: 67) بأنه: "سعي دقيق ناقد منظم موجه نحو توضيح ظاهرة، أو حل مشكلة". **و**

وتعرفه (الجمهورية اليمنية، 2008، 96) بأنه: "أي نشاط منظم يقوم به باحث أو باحثون في مؤسسة تعليم عالٍ أو مركز بحث بهدف إنتاج المعرفة أو تنميتها أو نقلها أو استخدامها".

ويعرفه الباحث إجرائيًا بأنهُ: نشاط علمي منظم يتم إجراؤه في كلية المجتمع، بهدف إنتاج المعرفة وتحويلها إلى منتجات وابتكارات تعود بالفائدة على المجتمع اليمني وترفع مستوى معيشته.

2-كليات المجتمع:

جاء تعريف كليات المجتمع اليمنية في القانون رقم (5) 1996م) "بأنها الكليات التي تنشأ لتلبية احتياجات المجتمع من الكوادر الفنية والتقنية المتوسطة في المجالات المختلفة" (وزارة الشؤون القانونية، 1996م: 7).

وعرفها الفقيه (2014م: 15) بأنها "مؤسسة تعليمية وتدريبية تتبع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، ذات أهداف اجتماعية واقتصادية تسعى لخدمة الفرد والمجتمع المحلي وسوق العمل، من خلال تقديم برامج تعليمية وتدريبية تمتاز بالشمول والمرونة في مجالات وتخصصات تقنية متنوعة (هندسية وإدارية)، وتؤهل الملتحقين بها للانخراط بسوق العمل، وتبلغ الدراسة فيها ثلاث سنوات بعد الثانوية، تنتهي بشهادة دون البكالوريوس، تسمى شهادة الدبلوم التقني العالي".

3-التنمية المستدامة:

تعرف التنمية لغةً ""(مادة: نمو)، نمى الشيء تنمية، ونما الشيء نماءً ونموًا: زاد وكثر".

التنمية اصطلاحًا: "تتضمن قدرة الأفراد على البناء والتنظيم والتوجيه والابتكار والاستثمار، وقدرتهم كذلك على زيادة حجم التعليم وتوسيعه بحيث يشمل كل فرد مما يساعد على نموه وبالتالي استثمار طاقات الأفراد وإشراكهم في جهود التنمية، والتنمية بهذا الشكل تكون غايتها ووسيلتها الإنسان" (فلية والزكي، 2004م: 132).

عرفتها اللجنة العالمية للأمم المتحدة في تقريرها عام (1987م) بأنَّها "التَّنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم" (كافي، 2016م، 55).

وعرفها عارف (2007م، 128) بأنها "عملية مجتمعية عمدية تهدف إلى إحداث تغيير شامل في مجتمع معين، من خلال إحداث نقلة معينة في مختلف قطاعاته، ومن ثم فهي عملية تهدف إلى تحريك المجتمع، وتفعيله، ودفعه لأن يتقبل التغيير ويقوم به ويتحمل تكاليفه وأعباءه".

ويعرفها الباحث إجرائيًا بأنها: توظيف مخرجات أبحاث كليات المجتمع لاستغلال كافة الموارد والإمكانات المتاحة لنقل المجتمع اليمني من الوضع الحالي إلى وضع أفضل دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة:

1- كليات المجتمع:

ترجع فكرة إنشاء كليات المجتمع اليمنية لحاجة ضرورية لمواجهة المستجدات والتغيرات والابتكارات التقنية، وحاجة البلاد إلى المهارات التقنية والفنية، بالإضافة لمواجهة الزيادة المتوقعة في عدد الطلبة خريجي الثانوية العامة، حيث أن الجامعات ليس لديها القدرة على استيعاب كل المخرجات بمفردها، الأمر الذي يقتضي وجود تعليم تقني يوفر المهارات بمختلف أنواعها، من خلال التوسع في إنشاء مؤسسات أخرى تغطي جميع المحافظات اليمنية، وتلبي احتياجات قطاعات الإنتاج من العمالة الماهرة والمدربة (الاستراتيجية الوطنية، 2006، 16).

وكانت البداية الأولى لكليات المجتمع في اليمن بصدور القانون رقم (5) لعام (1996م)، والذي كان الهدف منه هو توسيع قاعدة التعليم العالي، ليغطي جميع المحافظات، بهدف إتاحة الفرصة لكل فرد من أفراد المجتمع لديه الرغبة في مواصلة التعليم، بعيدًا عَنْ عمره أو جنسه، أو مستواه التعليمي، أو وضعه الاقتصادي أو مكانته الاجتماعية.

وقد تم إنشاء أول كلية مجتمع في العاصمة صنعاء عام (1998م) بصدر القرار الجمهوري رقم (193)، ثم تلى ذلك إنشاء كلية المجتمع عدن بصدور القرار الجمهوري رقم (194) لعام (1998م)، وتم تدشين أول عام دراسي واستقبال الطلبة في العام (2000/ 2001م)، بعد ذلك توالى إنشاء وافتتاح العديد من الكليات التقنية، تضم مختلف التخصصات والأقسام وبرامجها التطبيقية، وقد صل عدد كليات المجتمع عام (2020م) إلى (20) كلية مجتمع، تتوزع على أغلب محافظات الجمهورية (وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، 2020، 18)، ويمكن التعرف على عدد الكليات وتاريخ تأسيس كل كلية وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (1) يوضح عدد كليات المجتمع وتاريخ التأسيس

م	الكلية	المحافظة	تاريخ التأسيس
1	كلية المجتمع- صنعاء	صنعاء	2000
2	كلية المجتمع- عدن	عدن	2000
3	كلية المجتمع – سنحان	صنعاء	2003
4	كلية المجتمع – سيئون	حضرموت	2004
5	كلية المجتمع – يريم	إب	2006
6	كلية المجتمع – عبس	حجة	2008
7	كلية المجتمع – الخبت	المحويت	2009
8	كلية المجتمع – عمران	عمران	2010

9	كلية المجتمع – اللحية	الحديدة	2010
10	كلية المجتمع – المعافر	تعز	2011
11	كلية المجتمع – الدرب	ذمار	2011
12	كلية المجتمع – الضالع	الضالع	2011
13	كلية المجتمع – الشحر	حضرموت	2011
14	كلية المجتمع – الهجر	لحج	2011
15	كلية المجتمع – شرعب	تعز	2011
16	كلية المجتمع – صعدة	صعدة	2015
17	كلية المجتمع – سقطرى	سقطرى	2015
18	كلية المجتمع– المضاربة	لحج	2019
19	كلية المجتمع– ابين	ابين	2019
20	كلية المجتمع– نعز	تعز	2019

(كتاب الإحصاء، 2020، 18).

ويمثل التعليم الذي تقدمة كليات المجتمع أكثر أنواع التعليم استجابة للتحولات الاقتصادية، بخلاف غيره من التعليم الذي تقدمه المؤسسات الأخرى، حيث أصبح التعليم من كل الاعمار والأجناس والأعراق في أي وقت وفي مختلف الظروف (العبسي، 2015م، 43).

الجدير بالذكر أن كليات المجتمع اليمنية تمنح شهادة البكالوريوس في عدد من الأقسام والتخصصات، ولم تعد تقتصر على تقديم الدراسات الأولية المتمثلة بالدبلومات فحسب، الأمر الذي جعلها تفتح عدداً من الأقسام والتخصصات، التي سيكون لها دور الكبير في رفد السوق بالمزيد من العمالة المؤهلة، والقادرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي في البلاد.

2- البحث العلمي:

تولي البلدان الصناعية المتطورة البحث العلمي الكثير من الاهتمام، باعتباره السبيل للنهوض وتحقيق التقدم في مختلف المجالات، من أجل هذا يتم رصد الميزانيات وتشييد المراكز البحثية، وتزويدها بالمعامل والمختبرات، وتذليل العقبات، وتحسين ظروف الباحثين، إيمانًا من القائمين على هذه الدول بأهمية مخرجات الإنتاج العلمي في إحداث التنمية (فريحات، 2020، 195).

وتعد الأبحاث العلمية وسيلة المجتمعات لتحقيق التنمية، لذلك يتم وضع القضايا والمشكلات الموجودة في المجتمع وقطاعاته الإنتاجية أمام الجامعة، التي بدورها تقوم بوضع الخطط بحيث تتناسب مع ما تم عرضه من مشكلات (العيسي، 2016، 5).

ويعتبر البحث العلمي من الأساسيات التي لا غنى لعضو هيئة التدريس عنها، ويحتاج إليه لحل المشكلات التي يقابلها بشكل يومي، بالإضافة إلى اعتباره من أنجع الوسائل التي تبقيه على اطلاع بكل ما يستجد في مجال تخصصه العلمي (أبو مغلي وآخرون، 1997، 522).

وتعد ممارسة البحوث العلمية ونشرها من أكثر الأنشطة ارتباطًا بعضو هيئة التدريس، ومعيارًا لاستمراره في عمله الأكاديمي، وشرطًا لترقيته وترفيعه في المنصب (مكرد، 2010م، 12).

الجدير بالذكر أن الأبحاث العلمية التطبيقية تعتبر من الأدوات الهامة للابتكارات العلمية المتصلة بالتكنولوجيا ونقلها وتوطينها، كما أن إدخال التقنية وتشغيلها في المجالات التنموية بحاجة إلى كوادر بشرية يمتلكون المهارة والخبرة التقنية والفنية في شتى المجالات، ولديهم القدرة على البحث والتطوير ومواكبة المستجدات العلمية، وتحويل الإنتاج العلمي إلى منتجات ملموسة على أرض الواقع ترفع النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى تحقيق الرخاء والرفاهيّة للأجيال الحالية والقادمة (عبد اللطيف، 2016م، 200).

وكليات المجتمع لم يعد يقتصر دورها على الدور التقليدي الذي كانت تقوم به عند ظهورها، والمتمثل في تخريج العمالة المدربة والمؤهلة فحسب، بل تهدف إلى إعداد الكوادر البشرية وتدريبهم على مهارات إجراء البحوث العلمية، من أجل هذا عملت على توفير مراكز وورش تشجع الابتكار وتدعيم الحلول التي يتوصل لها الذكاء الاصطناعي، كما تعمل كليات المجتمع على بناء شبكة علمية، وإقامة الشراكات مع مؤسسات وقطاعات المجتمع المحلي، بهدف إنتاج التقنية وتوطينها (وكالة الأنباء السعودية، 2019م، 2).

وبالنظر إلى المجتمع اليمني فهو أحوج ما يكون إلى الأبحاث العلمية التطبيقية، في ظل الوضع الذي يعانيه والمتمثل بمشكلات وقضايا في حياته المعيشية والإنسانية، وانتشار الفقر وارتفاع نسبة الأمية، وتدهور التعليم، وغياب احتياجاته الأساسية، وتدهور الحالة الأمنية، وتلوث البيئة، حيث تعمل الأبحاث العلمية على إنتاج المعرفة وتحويلها إلى منتج محسوس يستفيد منه الفرد والمجتمع (الأغبري، 2009م، 292).

ويتوقف نجاح كلية المجتمع في قدرتها على تحقيق أهداف المجتمع المحلي الذي تعمل في محيطه، حيث تعد خدمة المجتمع والنهوض به من وظائف كليات المجتمع الأساسية، ويقصد بهذه الوظيفة الوفاء باحتياجاته من التخصصات المختلفة، والعمل على ربط الأبحاث العلمية والأنشطة المباشرة الموجهة إلى طلبتها بمشكلات البيئة المحيطة، بهدف إحداث تغيرات تؤدي إلى نمو المجتمع وتقدمه، وهذا يستوجب على كليات المجتمع توجيه أنشطتها وبرامجها نحو أولويات المجتمع المحلي ومتطلباته (العنهمي، 2021، 32).

وقد أشار قانون التعليم الفني رقم (23) لسنة (2006) على أهمية الوظيفة البحثية في مؤسسات التعليم الفني والتقني، حيث جاء في المادة (3) "البحث العلمي والدراسات العليا مصادر متطورة للتقدم العلمي والمعرفي وحل مشكلات المجتمع، ورفع مستوى التعليم، الأمر الذي يستلزم العناية المستمرة بالبحث العلمي وتطويره" فالنظام التعليمي والتربوي هو نظام متكامل ومتوازن يهدف إلى سد احتياجات المجتمع من القوى العاملة المؤهلة، وإثراء معلومات المتعلمين وقدراتهم العقلية والنفسية، بما يجعلهم قادرين على تحمل أعباء الحياة، وهذا يتطلب التخطيط والعمل باستمرار في كل المراحل الدراسية، بما يواكب التطورات التقنية، دون أن يخالف ثقافة المجتمع.

وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (127) لعام (2011م) الذي قضى "بمساواة أجور الكادر التدريسي في كليات المجتمع الحكومية بأجور الكادر التدريسي في الجامعات الحكومية"، كما ربط القرار الوزاري رقم (192) لسنة (2013م) في المادتين (3، 4) "ترقية أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكليات المجتمع إلى درجة أعلى، بما يقومون به من أبحاث تضيف جديدًا إلى مجال التخصص، وتسهم في تقدم العلم والمعرفة" (دليل كليات المجتمع، 2017م، 102-104).

يتضح مما سبق أن البحث العلمي يحظى بمكانة عالية في التشريعات والقوانين اليمنية، وعلى الرغم من تلك المكانة إلا أن الواقع يشوبه الكثير من القصور، البنية التحتية ينقصها الكثير من التجهيزات، المعامل والأجهزة اللازمة للبحث غير متوفرة، والمكتبات تفتقر للكتب والدوريات الحديثة، كما تفتقر لوجود ربط شبكي بمصادر المعلومات العالمية.

3- الدراسات السابقة:

1- دراسة (العدواني، 2021م) هدفت إلى معرفة أثر البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة بالكويت، وتحديد أهم معوقاته ووسائل الحد منها، واعتمدت المنهج التحليلي، وتوصلت إلى: أن البحث العلمي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت.

2- دراسة (الشيباني، 2019م) هدفت إلى معرفة عوامل ضعف ارتباط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وآليات العمل والاستراتيجية اللازمة لتحقيق ذلك، والبدائل التي يمكن طرحها لتفعيل العلاقة بين بحوث الدراسات العليا واستراتيجية التنمية، ولتحقيق ذلك أتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج: أن ضعف ارتباط بحوث الدراسات العليا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تكمن في افتقار الجامعات إلى برامج ومشاريع إنتاجية وتسويقية تسهم في عملية التطوير والتحديث، بالإضافة إلى عدم ملاءمة الأبحاث إلى حاجة المجتمع ومتطلبات السوق المحلية، وعدم وجود تكامل بين المنشآت الاقتصادية والمنشآت المجتمعية مع المؤسسات الجامعية.

3- دراسة (الهبوب والفخري، 2018م) هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية، واعتمدت المنهج الوصفي، واستخدم أداة تحليل الوثائق والبيانات وفي ضوئه تم إعداد تصور مقترح لتجويد أبحاث الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة

4- دراسة (اضهير، 2017م) هدفت الدراسة معرفة أداء وحدة البحث العلمي في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية وعلاقته بمؤشرات التنمية المستدامة، واستخدمت المنهج الوصفي، وتم تطبيق أداة الاستبانة على عينة تم اختيارها بطريقة عشوائية من أعضاء الهيئة التدريسية في ثلاث جامعات فلسطينية، مقدارها (252) فردًا، وأظهرت النتائج: أن واقع أداء وحدة البحث العلمي كانت متوسطة.

5- دراسة (جمال، 2017م) هدفت إلى معرفة واقع البحوث العلمية في جامعات الجزائر ودور البحث في التنمية الاجتماعية، واعتمدت المنهج الوصفي، واستخدمت أداة الاستبانة على عينة تكونت من (200) أستاذ، وأظهرت النتائج: أن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاجتماعية لا يزال ضعيفًا، وهذا راجع لعدة عراقيل أهمها: ارتفاع النصاب التدريسي للأساتذة، نقص المعامل والمخابر والتجهيزات، وكثرة الإجراءات الإدارية، وصعوبة النشر العلمي للأبحاث

6- دراسة (طرابلسية، 2015م) هدفت إلى تقييم دور البحث العلمي في تلبية احتياجات التنمية المستدامة واستخدمت المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج: أن أسباب التأخر المحلي والعربي في مجال البحث يعود إلى غياب المستلزمات الأساسية اللازمة لعمل الأبحاث، والتي تم تحديدها بالبيئة التمكينية، والتي تشمل كل ما هو لازم لتنشيط وتطبيق مخرجات تلك الأبحاث، وكذلك ضعف العنصر البشري (الباحث) فالمؤهلات والشهادات لا تكفي لتكوين الباحث، بل يحتاج البحث العلمي إلى بناء قدرات خاصة بالبحث وإلى نشر ذهنية البحث بين العاملين في الوسط العلمي بشكل عام، كما يحتاج إلى الدعم المالي الذي يعد الركيزة الأساسية للبحث العلمي، وإلى جانب توفير النموذج التنموي على مستوى الدولة والذي يضع في خطط الاعتماد على العلم والتكنولوجيا كأداة للتنمية الشاملة.

7- دراسة (علي، 2013م) هدفت إلى معرفة دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، واستخدمت المنهج الوصفي، وتم تطبيق أداة الاستبانة على عينة مقدارها (180) أستاذ، وأظهرت النتائج: أنه يوجد مشكلة كبيرة في واقع البحث العلمي بسبب عدم وجود استراتيجية وطنية لتوجيه البحث العلمي نحو قضايا التنمية في المجتمع، كما كشفت الدراسة على وجود تأثير بين البحث العلمي والتنمية المستدامة.

8- دراسة (Koehn,2012) هدفت إلى معرفة آفاق المستقبل للمشاريع البحثية والتنمية المستدامة ووضع السياسة البحثية عبر السياسات الوطنية (2012م)، واستخدمت المنهج التحليلي المقارن لمشاريع قاعدة بيانات الجامعات الأمريكية، وأظهرت النتائج: أن مشاريع التنمية في أوروبا الوسطى والشرق الأوسط تميل إلى أن تكون قصيرة الأجل وتركز على توفير الفرص والحوافز للكوادر والمؤسسات المشاركة، كما أظهرت أهمية التركيز على زيادة التمويل للمشاريع التي تجرى لربط أبحاث التعليم العالي بمنح جوائز للبحوث المتميزة.

9- دراسة (Ghanem وآخرون (2011) هدفت إلى معرفة واقع البحث العلمي في جامعتي مؤتة واربد، واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة على عينة مقدارها (438) طالب وطالبة من طلبة كليتي العلوم التربوية، وكلية إدارة الأعمال، وأظهرت النتائج: تدني درجة توظيف البحث العلمي في المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية.

10- دراسة (مكرد، 2010) هدفت إلى معرفة واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية والمعوقات التي تواجهه، وكيفية تطوير واقع البحث العلمي بالجامعات اليمنية، واستخدمت المنهج التحليلي، حيث قامت بعمل رصد وتحليل لبعض الدراسات التي أجريت على الجامعات اليمنية، للتعرف على واقع البحوث العلمية في الجامعات، والمعوقات التي تواجهه، وأظهرت: أن الجامعات اليمنية لديها ضعف في الجانب البحثي، فما يزال البحث العلمي يمثل نشاطًا هامشيًا في اهتمام الجامعات، مما أدى إلى ضعف استثمار الكفاءات العلمية الموجودة في الجامعات وتوجيه إنتاجها العلمي لخدمة المجتمع، فمعظم البحوث تتسم بالفردية، وتجرى لمجرد الترقية بعيدة عن مشكلات المجتمع واحتياجاته.

11- دراسة (الدوش، 2003م) هدفت إلى معرفة العلاقة القائمة بين أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعة خلال السنوات الخمس الماضية وخطة التنمية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أداة الاستبانة على عينة مقدارها (110)، وأظهرت النتائج: ضعف ارتباط الأبحاث العلمية المنجزة بأهداف وسياسات وخطط التنمية، وغياب الخطة البحثية على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم العلمي، واعتماد الباحث على خطته، وبالتالي لم تكن الأبحاث موجهة لدراسة مشكلات تنموية بقدر ما هدفت إلى تحقيق اهتمامات الباحث التخصصية، وأظهرت الدراسة غياب الأنظمة والقوانين الملزمة للمؤسسات بالاستفادة البحوث الجامعية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

هدفت أغلب الدراسات السابقة إلى معرفة واقع البحث العلمي ودوره في تحقيق التنمية، ماعدا دراسة (الهبوب والفخري، 2018م)، التي هدفت إلى تقديم تصور مقترح للبحث العلمي، ودراسة

(الشيباني، 2019م)، (Koehn,2012) التي سعت إلى معرفة آفاق المستقبل للمشاريع البحثية والتنمية المستدامة. وقد اتفق البحث الحالي مع أغلب الدراسات السابقة في الهدف كدراسة، (الدوش، 2003م)، (علي، 2013م)، (طرابلسية، 2015م)، (العدواني، 2021م)، (اضهير، 2017م)، (جمال، 2017م)، (مكرد، 2010)،

استخدمت أغلب الدراسات السابقة المنهج الوصفي، واختلفت دراسة (العدواني، 2021م)، في استخدامها المنهج الاستقرائي، ودراسة (Koehn,2012) التي استخدمت المنهج المقارن، واتفق البحث الحالي مع الدراسات التي استخدمت المنهج الوصفي.

تنوعت العينة المستخدمة في الدراسات السابقة في فقد اعتمدت بعض الدراسات على تحليل الوثائق كدراسة: (مكرد، 2010)، (الهبوب والفخري، 2018م)، (الشيباني، 2019م)، (العدواني، 2021م)، (Koehn,2012)، ويتفق البحث الحالي مع بعض الدراسات في اختيار العينة من التدريسيين كدراسة: (الدوش، 2003م)، (علي، 2013م)، (اضهير، 2017م)، (جمال، 2017م)، وكذلك البحث الحالي.

استخدمت أغلب الدراسات السابقة الاستبانة أداة للدراسة، وكذلك البحث الحالي، واختلفت مع الدراسات التي استخدمت تحليل الوثائق كدراسة: (مكرد، 2010)، (الهبوب والفخري، 2018م)، (الشيباني، 2019م)، (العدواني، 2021م)، (Koehn,2012).

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء وإثراء الإطار النظري للبحث الحالي، ومعرفة المنهج المناسب، والاداة المستخدمة، كما كان لها دور مهم في تعزيز البحث الحالي وإنضاج مساراته، وكيفية بناء أداة البحث، بالإضافة إلى تفسير النتائج ومناقشتها، وكتابة النتائج والتوصيات والمقترحات.

ويتميز البحث الحالي أنه تم تطبيقه في كليات تتبع مؤسسات التعليم التقني.

ثالثاً: إجراءات البحث الميداني:

منهج البحث:

تم استخدم المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي، ويعرف بأنه: "أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية" (عناية، 2014، 59).

مجتمع البحث وعينته:

تمثل مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون في كليات المجتمع اليمنية الواقعة ضمن نطاق المجلس السياسي الأعلى للعام الجامعي (2021/ 2022م)، البالغ عددهم (678) عضوًا، وتم اختيار عينة بطريقة قصدية مقدارها (120) عضو هيئة تدريس.

1-توزيع عينة البحث حسب متغير نوع الجنس:

تم اختيار عينة البحث من الجنسين والجدول رقم (2) يوضح ذلك.

جدول رقم (2) : يوضح توزيع أفراد عينة البحث حسب نوع الجنس

المتغير	مستوى المتغير	التكرار	النسبة %
نوع الجنس	ذكور	112	%93.3
	إناث	8	%6.7
	المجموع	120	%100

يُبين الجدول رقم (2) توزيع أفراد العينة بحسب متغير نوع الجنس، حيث عدد أفراد العينة من الذكور (112)، يمثلون ما نسبته (93.3%)، من أفراد العينة، و(8) إناث يمثلن ما نسبته (6.7%) من العينة، وهذا الفارق الكبير يعكس الفجوة الموجودة بين الذكور والإناث في كليات المجتمع، وبلغ العدد الإجمالي للعينة (120) فردًا.

2-توزيع عينة البحث حسب الرتبة العلمية:

نظرًا لتنوع الرتب العلمية التي يحملها أفراد العينة فقد تم اختيار عينة البحث من الرتب العلمية المختلفة وجدول رقم (3) يُبين ذلك.

جدول رقم (3) : يوضح يُبين توزيع أفراد العينة بحسب الرتبة العلمية

المتغير	مستوى المتغير	التكرار	النسبة %
الرتبة العلمية	أستاذ	6	%5
	أستاذ مشارك	12	%10
	أستاذ مساعد	72	%60
	مدرس	30	%25
	الإجمالي	120	%100

يظهر الجدول السابق أن عدد الذين يحملون رتبة أستاذ بلغ (6) بنسبة (5%) من أفراد العينة، وبلغ عدد الذين يحملون رتبة أستاذ مشارك (12) بنسبة (10%) من أفراد العينة، وبلغ عدد

الذين لديهم رتبة أستاذ مساعد (72) بنسبة (60%) من أفراد العينة، وبلغ عدد الذين يحملون رتبة مدرس (30) بنسبة (25%) من أفراد العينة.

3-أداة البحث:

للإجابة عن أسئلة البحث تم تطبيق استبانة تحتوي على (32) عبارة، تم توزيعها على أربعة مجالات وذلك على النحو الآتي:

- المجال الأول: السياسات والتشريعات وفيه (6) عبارات.
- المجال الثاني: تمويل البحث العلمي وفية (10) عبارات.
- المجال الثالث: الموارد البشرية وفيه (8) عبارات.
- المجال الرابع: بيئة البحث وفيه (9) عبارات.

جدول رقم (4) : **يوضح** الحكم على درجات مجالات وعبارات الأداة

قيمة البديل	الحدود الحقيقية للمتوسط الحسابي		مدى الموافقة
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
5	4.21	5	كبيرة جدًا
4	3.41	4.20	كبيرة
3	2.61	3.40	متوسطة
2	1.81	2.60	صغيرة
1	1	1.80	صغيرة جدًا

4-التحقق من صدق الأداة:

قبل تطبيق الاستبانة على العينة التي تم اختيارها قام الباحث بعرضها بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين وعددهم (12) محكمًا، من المختصين في الإدارة والأصول التربوية، وعلم النفس، والمناهج وطرائق التدريس في جامعة صنعاء، وذلك للحكم على مدى صلاحية فقراتها من حيث الصياغة وانتمائها للمجال، وصلاحيتها لقياس ما وضعت لقياسه.

5-ثبات الأداة:

استخدم الباحث معامل "الفا كرونباخ" لحساب الثبات والجدول (5) يُبين ذلك:

جدول رقم (5) : **يوضح** يبين نتائج اختبار ثبات مجالات الأداة

المجال	الفقرات	معامل الثبات
السياسات والتشريعات	6	.772
تمويل البحث العلمي	10	.890

الموارد البشرية	7	.680
بيئة البحث	9	.672
ثبات الأداة للمجالات ككل	32	.887

يُبين الجدول رقم (5) ارتفاع قيم معامل الثبات لإجمالي مجالات الأداة ككل، ولكل مجال حسب اختبار معادلة "الفا كرونباخ"، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للأداة (.887)، وبلغت قيمة معامل الثبات للمجال الأول (.772)، بينما بلغت قيمة معامل الثبات للمجال الثاني (.890)، وبلغت قيمة معامل الثبات في المجال الثالث (.682)، بينما بلغت قيمة معامل الثبات في المجال الرابع (.672)، وهذا يزيد من اطمئنان الباحث في تطبيق الأداة.

6-الأساليب الإحصائية:

من أجل تحليل البيانات التي تم جمعها من استجابات أفراد عينة البحث، استخدم الباحث الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)إصدار (26) لتحليل البيانات، واستخدم الأساليب الإحصائية الآتية:

1. معامل "الفا كرونباخ" لحساب ثبات الأداة.
2. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة البحث.
3. تحليل التباين للتعرف على الفروق في متوسطات الاستجابات بحسب الرتبة العلمية.

عرض النتائج ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول "ما واقع البحث العلمي في كليات المجتمع اليمنية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة، وقد جاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (6) : **يوضح** ترتيب المجالات حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الأداة

م	الترتيب	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
3	1	الموارد البشرية	3.39	.662	متوسطة
4	2	بيئة البحث العلمي	2.63	.512	متوسطة
2	3	تمويل البحث العلمي	2.27	.734	صغيرة
1	4	السياسات والتشريعات	1.82	.336	صغيرة

المتوسط العام للأداة ككل	2.53	.468	صغيرة

يُبين الجدول رقم (6) تدني درجة المتوسط الإجمالي، حيث جاء بدرجة صغيرة للأداة ككل، بمتوسط حسابي بلغ (2.53)، وانحراف معياري بلغ (468.)، وجاءت درجات قيم المتوسط الحسابي لمختلف مجالات الأداة على مستويين هما: (متوسطة، وصغيرة)، بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.39- 1.82)، وانحرافات معيارية تراوحت بين (662.- 336.)، وحصل مجال الموارد البشرية، على المرتبة الاولى بمتوسط حسابي بلغ (3.39)، وانحراف معياري بلغ (662.)، بدلالة لفظية متوسطة، وحصل مجال بيئة البحث العلمي على المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ (2.63)، وانحراف معياري بلغ (512.)، بدلالة لفظية متوسطة، وحصل مجال تمويل البحث العلمي على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2.27)، وانحراف معياري بلغ (734.)، بدلالة لفظية صغيرة، وحصل مجال السياسات والتشريعات على المرتبة الرابعة والأخيرة ، بمتوسط حسابي بلغ (1.82) وانحراف معياري بلغ (336.)، بدلالة لفظية صغيرة، وتشير نتائج الأداة بشكل عام إلى أن دور أبحاث كليات المجتمع اليمنية في التنمية يكاد يكون غائبًا، ويرجع السبب من وجهة نظر الباحث إلى أن القيادات في وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، والجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع وقيادات الكليات غير مهتمة بالبحث، مما يعني أن الأبحاث العلمية على ذيل قوائم الأولويات لديهم، وهذا بدوره انعكس بشكل سلبي على جودة مخرجات الأبحاث العلمية في الكليات وضعف دورها في مشاريع التنمية، وهذا ما أشارت إليه دراسة مكرد (2010)، و (Ghanem.2011).

1-مجال السياسات والتشريعات:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل استجابات أفراد العينة على فقرات مجال السياسات والتشريعات وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (7): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة على مجال السياسات والتشريعات

م	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
6	1	وجود نظام لمراجعة اللوائح والقواعد وإجراءات العمل بصفة دورية وتحسين الأداء التدريسي والبحثي في الكلية	2.34	.772	صغيرة
5	2	تمتلك الكلية آلية لتقييم الأداء البحثي للأساتذة.	1.96	.653	صغيرة
3	3	تتسم أنظمة وإجراءات الترقيات والترشح للمناصب في الكلية بالموضوعية والعدل.	1.88	.773	صغيرة

4	4	تخصص لوائح الكلية وقتًا لأعضاء هيئة التدريس لممارسة البحث العلمي.	1.82	.608	صغيرة
2	5	تمتلك الكلية رؤية وسياسة واضحة تجاه البحث العلمي.	1.48	.565	صغيرة جدًا
1	6	وجود تشريعات تنظم وتشجع إجراء البحث العلمي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة.	1.43	.560	صغيرة جدًا
إجمالي المتوسط العام لمجال السياسات والتشريعات			**1.82**	**.336**	صغيرة

يُبين الجدول رقم (7) تدني درجة المتوسط الإجمالي لاستجابات العينة على هذا المجال، حيث جاءت بدرجة موافقة صغيرة، بمتوسط إجمالي إجمالي بلغ (1.82)، وانحراف معياري إجمالي بلغ (.336)، وتراوحت درجات المتوسط الحسابي على مستويين هما: (صغيرة، وصغيرة جدًا)، بمتوسطات حسابية تراوحت بين (2.34 – 1.43)، وانحرافات معيارية تراوحت بين (.772–.560).

–حصلت على المرتبة الاولى الفقرة رقم (6) "وجود نظام لمراجعة اللوائح والقواعد وإجراءات العمل بصفة دورية وتحسين الأداء التدريسي والبحثي في الكلية" بمتوسط حسابي بلغ (2.34)، وانحراف معياري بلغ (.772)، بدلالة لفظية صغيرة، وذلك راجع إلى تقادم التشريعات واللوائح وافتقار كليات المجتمع إلى تشريعات وقوانين مرنة تستوعب متطلبات البحث العلمي، يتم ترجمتها إلى سياسات واستراتيجيات وخطط تحدد أولويات البحث العلمي بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الدوش (2003)، ودراسة علي (2013).

–وحصلت على المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (1) "وجود تشريعات تنظم وتشجع إجراء البحوث العلمية لتلبية متطلبات التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي بلغ (143)، وانحراف معياري بلغ (.560)، بدلالة لفظية صغيرة جدًا، وهذا راجع إلى افتقار كليات المجتمع اليمنية لوجود رؤية واضحة حول كيفية توظيف مخرجات البحوث العلمية لإحداث التنمية، وأن معظم تشريعات كليات المجتمع وقوانينها تصب اهتمامها نحو التعليم وإكساب المهن، ولم تعطِ الباحثين والبحث العلمي الاهتمام الكافي من الدعم والتشجيع، بالرغم من أهمية الأبحاث العلمية في تحسين وتطوير العملية التعليمية في الكلية.

2– مجال تمويل البحث:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛ لتحليل استجابات أفراد العينة لفقرات مجال تمويل البحث وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (8): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات العينة على مجال تمويل البحث

م	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
7	1	لدى الكلية القدرة على تمويل أبحاثها من مصادر غير حكومية	2.75	1.14	متوسطة
8	2	تمول المؤسسات الإنتاجية المشاريع البحثية التي تجريها الكلية	2.70	1.09	متوسطة
5	3	توجد حوافز للبحوث المتميزة المنشورة	2.54	1.28	صغيرة
3	4	تستثمر الكلية مواردها المالية لتمويل البحث العلمي	2.53	1.17	صغيرة
4	5	تتحصل الكلية على أجور مقابل ما تقوم به من أبحاث.	2.35	1.02	صغيرة
10	6	توفر الدعم الكافي للباحثين لحضور الندوات العلمية	2.31	1.21	صغيرة
9	7	يوجد صندوق لتمويل أبحاث الأقسام العلمية.	2.30	1.18	صغيرة
2	8	لدى الكلية موارد قادرة على تغطية نفقاتها ولا سيما تمويل البحث العلمي	1.83	.752	صغيرة
1	9	وجود ميزانية ضمن موازنة الكلية مرصودة لدعم البحث العلمي ونشره.	1.71	.749	صغيرة جدًا
6	10	تنامي الدعم المالي المقدم لأبحاث الكلية من القطاع الخاص	1.64	.683	صغيرة جدًا
		إجمالي المتوسط العام لمجال تمويل البحث العلمي	**2.27**	**.734**	صغيرة

يُبين الجدول رقم (8) تدني درجة المتوسط الإجمالي لاستجابات العينة على هذا المجال، حيث جاءت بدرجة صغيرة بمتوسط حسابي إجمالي بلغ (2.27)، وانحراف معياري إجمالي بلغ (.734)، وجاءت درجات قيم المتوسط الحسابي على ثلاثة مستويات عي: (متوسطة، وصغيرة، وصغيرة جدًا)، بمتوسطات حسابية تراوحت بين (2.75– 1.64)، وانحرافات معيارية تراوحت بين (1.14– 683.)، وهذا راجع إلى أهمية التمويل الذي يعد من المقومات الضرورية لعملية البحث.

–حصلت على المرتبة الأولى الفقرة رقم (7) "لدى الكلية القدرة على تمويل أبحاثها من مصادر غير حكومية" بمتوسط حسابي (2.75)، وانحراف معياري (1.14)، بدلالة لفظية متوسطة، ويرجع ذلك إلى وجود تكليف لإدارة البعثات والدراسات العليا في الكلية للإشراف على إيجاد مصادر لتمويل البحث العلمي، إلا أن الروتين وغياب الشفافية والوضوح يقلل من فاعلية تلك الإدارات في البحث عن مصادر تمويل.

-وحصلت على المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (6) "تنامي الدعم المالي المقدم لأبحاث الكلية من القطاع الخاص" بمتوسط حسابي بلغ (1.64)، وانحراف معياري بلغ (.683)، بدلالة لفظية صغيرة جدًا، ويرجع السبب في ذلك إلى غياب الثقة لدى القطاع الخاص بقدرة البحوث والكوادر المحلية، وابتعاد الأبحاث والدراسات التي يقومون بها عن المشكلات الواقعية التي تعاني منها مؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى غياب الرؤية الواضحة لإقامة شراكات وعلاقات تفاعلية بين الكليات وتلك المؤسسات، فهناك حالة انقطاع بين كليات المجتمع من جهة ومؤسسات القطاع الخاصة من جهة أخرى.

3-مجال الموارد البشرية:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل استجابات أفراد العينة لفقرات مجال الموارد البشرية وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (9): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على مجال الموارد البشرية

م	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
7	1	أدى انقطاع الراتب إلى فقدان الكلية للكوادر البحثية المؤهلة.	4.68	.553	كبيرة جدًا
6	2	تؤثر الأعباء التدريسية والإدارية سلبًا على الأداء البحثي للأستاذ.	3.79	1.19	كبيرة
1	3	تمتلك الكلية الكوادر المؤهلة في مجال البحث العلمي..	3.72	.582	كبيرة
5	4	هيمنة الجهود البحثية الفردية وغياب الأبحاث الجماعية.	3.53	1.13	كبيرة
3	5	اشتراك أعضاء هيئة التدريس في بحوث جماعية لخدمة التنمية.	2.80	1.19	متوسطة
4	6	تعمل الكلية على تسهيل الإجراءات لاستقطاب كوادر فادرة على البحث.	2.68	1.17	متوسطة
2	7	تحرص الكلية على تدريب كوادرها على مهارات البحث العلمي	2.58	1.00	صغيرة
إجمالي المتوسط العام لمجال الموارد البشرية			**3.33**	**.662**	متوسطة

يُبين الجدول رقم (9) أن درجة المتوسط الإجمالي لاستجابات عينة البحث على مجال الموارد البشرية جاءت متوسطة، بمتوسط حسابي إجمالي بلغ (3.33)، وانحراف معياري إجمالي بلغ (.662)، وجاءت درجات المتوسط الحسابي على أربعة مستويات: (كبيرة جدًا، كبيرة، متوسطة،

صغيرة)، بمتوسطات حسابية تراوحت بين (4.68- 2.58)، وانحرافات معيارية تراوحت بين (.553- 1.00)، وحصلت على المرتبة الأولى الفقرة رقم (7) "أدى انقطاع الراتب إلى فقدان الكلية للكوادر البحثية المؤهلة" بمتوسط حسابي (4.68)، وانحراف معياري (.553)، بدلالة لفظية كبيرة جدًا، ويعزى ذلك إلى أهمية المرتب حيث يعتبر مصدر الدخل الأساسي لعضو هيئة التدريس للإنفاق على أسرته، وبانقطاع المرتب يضطر إلى الخروج من عمله للبحث عن مصدر دخل آخر للوفاء باحتياجاته واحتياج أسرته، وقد تسبب انقطاع المرتبات في مغادرة عشرات الأكاديميين إلى خارج اليمن للحصول على ظروف معيشية أفضل.

-وحصلت على المرتبة الأخيرة، الفقرة رقم (2) "تحرص الكلية على تدريب كوادرها على مهارات البحث العلمي" بمتوسط حسابي (2.58)، وانحراف معياري (1.00)، بدلالة لفظية صغيرة، ويعزى ذلك إلى أن تأهيل الكادر البشري وتدريبة على مهارات البحث والتقصي، واستخدام التقنية ليست من أولويات المسؤولين عن كليات المجتمع، خاصة في الوقت الراهن، بالرغم من كونها إحدى اختصاصات الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى، وقد تعو الأسباب في ذلك إلى الظروف التي تمر بها البلاد في الوقت الحالي، وما تشهده من أزمة مالية وتوقف الميزانيات والنفقات التشغيلية.

4- مجال بيئة البحث:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛ لتحليل استجابات أفراد العينة لفقرات مجال بيئة البحث العلمي، وذلك على النحو الآتي:

جدول (10): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على مجال بيئة البحث

م	الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
7	1	تمتلك الكلية معرضاً لمشاريع تخرج الطلبة، يتم من خلاله عرض وتوجيه اختراعات وابتكارات بحوث التخرج نحو التنمية الشاملة والمستدامة.	3.48	.809	كبيرة جدًا
1	2	ضعف البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي في الكلية	3.18	1.18	كبيرة
9	3	توفير الكلية قنوات اتصال فعالة مع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.	2.99	.999	متوسطة
6	4	يتولى قسم الجودة تقييم البحوث العلمية	2.95	1.19	متوسطة
8	5	توفر الآليات التي تنظم نشر الأبحاث والمؤلفات وتحفظ الحقوق الفكرية والأمانة العلمية للباحثين.	2.64	1.08	متوسطة

4	6	تهتم الكلية بتوجيه الأبحاث نحو تحقيق التنمية المستدامة	2.46	1.12	صغيرة
5	7	توفر المكتبات الإلكترونية والمعامل والتجهيزات الحديثة اللازمة للدراسة والبحث العلمي.	2.13	.762	صغيرة
3	8	يوجد في الكلية شبكة اتصالات حديثة تمكن منتسبيها من الحصول على المعرفة وتبادلها وتطبيقها.	1.92	.69310	صغيرة
2	9	يوجد للكلية قاعدة بيانات على الإنترنت متكاملة لخدمة البحث العلمي.	1.88	.746	صغيرة
إجمالي المتوسط العام لمجال بيئة البحث العلمي			2.63	.512	متوسطة

يُبين الجدول رقم (10) أن درجة المتوسط الإجمالي لاستجابات عينة البحث على مجال بيئة البحث العلمي جاءت متوسطة، بمتوسط حسابي إجمالي بلغ (2.63)، وانحراف معياري إجمالي بلغ (.512)، وجاءت درجات قيم المتوسط الحسابي على أربعة مستويات هي: (كبيرة جدًا، كبيرة، متوسطة، صغيرة)، بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.48- 1.88)، وانحرافات معيارية تراوحت بين (.809- .746)، وهذا يشير إلى تشتت الإجابات حول عبارات هذا المجال، واختلافهم على وجود متطلبات البنية التحتية الضرورية للقيام بالبحث العلمي، والتي بدونها لن يتمكنوا من إتمام أبحاثهم، فالتجهيزات المكتبية، والحواسيب والإنترنت، والمكتبة الرقمية وقواعد المعلومات توفر للباحثين الكثير من المصادر والمراجع وثيقة الصلة بأبحاثهم التي يحتاجون إليها، والتي تساعدهم في إنجاز أبحاثهم، بالإضافة إلى أهمية توفر الآليات التي تنظم نشر الأبحاث والمؤلفات وتحفظ الحقوق الفكرية والأمانة العلمية للباحثين، وتوظيف التقنية لنشر الأبحاث العلمية وتسويقها وتحويلها إلى منتج يخدم التنمية.

-جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (7) "تمتلك الكلية معرضًا لمشاريع تخرج الطلبة، يتم من خلاله عرض وتوجيه اختراعات وابتكارات بحوث التخرج نحو التنمية الشاملة والمستدامة" بمتوسط حسابي بلغ (3.48)، وانحراف معياري بلغ (.809)، بدلالة لفظية كبيرة جدًا، ويعزى ذلك إلى أن بحوث التخرج هي أحد المقررات الدراسية في كلية المجتمع، التي يتم من خلالها نشر مهارات وأساليب البحث بين الطلبة، وتمكين الطلبة المبدعين من عرض أفكارهم وابتكاراتهم، والتعريف بها، ودعوة الجهات المعنية لإيجاد حاضنة لهذه المشاريع تعمل على تطويرها وإمكانية تبنيها وجعلها منتجات ملموسة على أرض الواقع، تساهم في عملية المجتمع وتنميته، وهذا ما توصلت إليه دراسة (العدواني، 2021)، وتختلف مع نتائج دراسة (Ghanem وآخرون ، 2011).

-وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (2) "يوجد للكلية قاعدة بيانات على الإنترنت متكاملة لخدمة البحث العلمي" بمتوسط حسابي بلغ (1.88)، وانحراف معياري بلغ (.746)، بدلالة لفظية

صغيرة، ويعزى ذلك إلى معرفة أفراد العينة بواقع الكلية وضعف البنية التحتية وغياب شبكات الاتصالات وأنظمة المعلومات، لما لها من أهمية، حيث أصبحت شبكة المعلومات من الأشياء الضرورية لإجراء الدراسات والبحوث العلمية، خاصة في ظل ثورة الاتصالات والإنترنت، التي تجعل الباحث قادرًا على الوصول إلى المراجع والكتب والدوريات الحديثة بكل سهولة ويسر وبأقل التكاليف المادية، وهذا ما توصلت إليه دراسة الشيباني (2019)، ودراسة (جمال، 2017م).

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني "هل هناك فرق دالٌ إحصائيًا عند مستوى الدلالة (a 0.05≥) بين متوسطات درجات العينة لواقع البحث العلمي في كليات المجتمع ودوره في تحقيق التنمية المستدامة تعزى للرتبة العلمية؟

للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة تعزى إلى متغير الرتبة العلمية استخدم الباحث اختبار "تحليل التباين الأحادي (one WayAnova)، والجدول (11) يوضح ذلك.

جدول (11) يوضح الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة تعزى إلى متغير (الرتبة العلمية)

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
السياسات والتشريعات	بين المجموعات	.224	3	.075	.656	.581
	داخل المجموعات	13.209	116	.114		
	المجموع الكلي	13.433	119			
تمويل البحث العلمي	بين المجموعات	.085	3	.028	.050	.985
	داخل المجموعات	65.628	116	.566		
	المجموع الكلي	65.713	119			
الموارد البشرية	بين المجموعات	1.765	3	.588	1.718	.167
	داخل المجموعات	39.724	116	.342		
	المجموع الكلي	41.488	119			
بيئة البحث	بين المجموعات	.017	3	.006	.021	.996
	داخل المجموعات	31.145	116	.268		
	المجموع الكلي	31.162	119			
الإجمالي	بين المجموعات	.063	3	.021	.101	.959
	داخل المجموعات	24.166	116	.208		
	المجموع الكلي	24.229	119			

يتضح من الجدول رقم (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05)، تعزى لمتغير الرتبة العلمية في الأداة ككل ولا في أي مجال من مجالاتها، مما يدل على

تطابق وجهات نظر أفراد العينة، وأن رؤيتهم الموحدة عن واقع البحث العلمي في كليات المجتمع ودوره في التنمية ناتجة من واقع خبرتهم في الكليات، وتتفق هذه النتيجة مع (اضهير، 2017).

ملخص النتائج:

تتلخص أبرز النتائج بالآتي:

- أن واقع البحث العلمي في كليات المجتمع اليمنية لا يزال دون المستوى المطلوب، وأن دوره يكاد يكون غائباً في التنمية
- تدني السياسات والتشريعات المنظمة للبحث العلمي حيث جاء بدرجة موافقة صغيرة، بمتوسط حسابي (2.34)، وانحراف معياري (.772).
- تدني واقع تمويل البحث العلمي حيث جاء بدرجة موافقة صغيرة، بمتوسط حسابي (2.27)، وانحراف معياري (.734).
- جاء مجال الموارد البشرية بدرجة موافقة متوسطة، بمتوسط حسابي (3.33)، وانحراف معياري (.662).
- جاء مجال بيئة البحث العلمي بدرجة موافقة متوسطة، بمتوسط حسابي (2.63)، وانحراف معياري (.512).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05)، تعزى لمتغير الرتبة العلمية في الأداة ككل ولا في أي مجال من مجالاتها.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث يوصي الباحث بالآتي:

- توفير الدعم المالي واعتماد نظام للمكافآت والحوافز المالية يكون مشجعًا للباحثين وتسهل مشاركتهم في المؤتمرات والندوات التي تهدف إلى عرض مخرجات البحوث العلمية وتفعيل دورها في التنمية المستدامة.
- تحديث التشريعات والقوانين المتعلقة بالبحث العلمي في كليات المجتمع، وبما يواكب تطورات العصر ومستجداته المتسارعة، وبما يلبي متطلبات التنمية المستدامة.
- ربط أبحاث كليات المجتمع بواقع المجتمع واحتياجاته التنموية، ودعوة المؤسسات والقطاعات الإنتاجية، إلى المشاركة في تمويل الأبحاث العلمية باعتبارها المستفيد الأول من نتائجها.
- توفر بيئة مناسبة للبحث العلمي ومشجعة للابتكار من خلال توفير المكتبات الإلكترونية والمعامل والتجهيزات الحديثة، وتوفير شبكة معلومات حديثة وربطها بالإنترنت، وتوظيف التقنية لنشر الأبحاث العلمية وتسويقها لخدمة التنمية.

- تأهيل أعضاء هيئة التدريس والهيئة المساعدة في مجال البحث العلمي، وإقامة الدورات التدريبية، وتخفيف العبء الإداري والتدريسي على أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بعمل الأبحاث العلمية، واعتبار ذلك ضمن نصابهم التدريسي، وتشجيع الباحثين على زيادة إنتاجيتهم العلمية، وتسهيل إجراءات مشاركتهم في المؤتمرات والندوات العلمية، وتكريم أصحاب البحوث المتميزة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم، أحمد، (2005)، "تطوير دور جامعة الأزهر في التنمية البشرية في ضو التحديات العالمية المعاصرة"، رسالة دكتوراه، أصول تربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر.
2. أبو مغلي، سميح وآخرون (1997م)، "قواعد التدريس في الجامعة" ط١، عمان، الأردن: دار الفكر.
3. اضهير، نائل سالم، (2017)، "واقع أداء وحدة البحث العلمي في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية وعلاقته بمؤشرات التنمية المستدامة" رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، جامعة الأزهر غزة، فلسطين.
4. الأغبري، بدر سعيد علي (2009)، "تاريخ التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية"، صنعاء، اليمن، دار المتفوق للكتب صنعاء.
5. جمال، حوواسة، (2017)، "واقع البحث العلمي الجامعي في الجزائر ودوره في التنمية الاجتماعية –دراسة استطلاعية على عينة من الأساتذة الباحثين بجامعة– قالمة– الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية الجزائر، العدد (8)، الجزء (١)، ديسمبر 2017م.
6. الدستور اليمني الصادر عام، (1991)، شاملاً تعديلاته لغاية 2015م.
7. دليل كليات المجتمع (2017م)، "القانون واللوائح المنظمة لعمل كليات المجتمع"، صنعاء، اليمن.
8. الدوش، علي عبده محمد، (2003)، "علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن"، رسالة ماجستير، قسم الإدارة، كلية التربية، جامعة عدن، اليمن.
9. السلمي، لفاي بن لافي وصالح، محمود محمد سليم (2020م)، "التحديات التي تواجه كليات المجتمع في ظل وجود كليات التقنية ودور الجامعة في مواجهتها"، مجلة الآداب السعودية، العدد (14)، 2020م.
10. السماوي، عبد الرقيب علي قاسم، (2018م)، "واقع البحث العلمي ومعوقاته في محافظة تعز"، المجلة اليمنية للبحث العلمي، 1، (2)، 226– 266.
11. شحاتة، حسن، والنجار، زينب، (2003)، "معجم المصطلحات التربوية عربي– انجليزي"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

12. شمسان، أحمد محمد (2003)، "أثر المشكلات الإدارية على البحث العلمي في الجمهورية اليمنية (دراسة تطبيقية على جامعة صنعاء)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الإدارة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر.

13. الشيباني، محمد علي محمد، (2019)، "رؤية استراتيجية لربط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، الندوة العلمية الأولى تحت شعار (آفاق مستقبل المؤسسات التعليمية في اليمن) خلال الفترة من 29 سبتمبر حتى 1 أكتوبر 2018م، اليمن.

14. صالح، محمد هشام، (2012)، "نحو تفعيل دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية ومؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية" رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

15. طرابلسية، شيراز، (2015)، "تقييم دور البحث العلمي في تلبية احتياجات التنمية المستدامة" دراسة حالة مؤسسات التعليم العالي السورية –جامعة تشرين–كلية الاقتصاد، سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 37، (4).

16. القدمي، عبد الله قائد؛ وفيروز، نعمان أحمد (2019م)، "دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في الجمهورية اليمنية"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة جامعة صنعاء، المجلد (7)، العدد (11)، يناير–يونيو.

17. عارف، نصر محمد (2007م)، "التنمية من منظور متجدد، التحيز– العولمة– ما بعد الحداثة"، القاهرة، مصر، الهيئة العامة المصرية للكتاب.

18. عبد اللطيف، خوشي عثمان، (2016)، "واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين والماليزيا واليابان) أنموذجا"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد (30)، 199– 266.

19. عبد الملك، جمال صلاح؛ وشنب، عمر علي؛ وجنات، محمد بشير؛ وأبو جلالة، خالد عيسى، (2014)، "حول تطوير نظم ومناهج التعليم التقني العالي"، مجلة العلوم التقنية، العدد الأول، ليبيا، 1–22.

20. العبسي، رهيب سعيد (2015م)، "مواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل: تصور مقترح"، أطروحة دكتوراه، كلية التربية جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

21. العدواني، نادر مبارك فهد، (2021)، "دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت دراسة حالة"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد (7)، العدد (11)، الجزء الثاني يناير، 560– 587.

22. علي، أشرف يونس، (2013) "دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة" جامعات غزة أنموذجًا"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

23. عناية، غازي، (2014)، "البحث العلمي منهجية إعداد البحوث والرسائل الجامعية بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه"، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.

24. العنهمي، يحيى محمد سعد، (2021)، "تقويم جودة الخدمات التعليمية في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية باستخدام مقياس الفجوة (SERVQUAL)والتطلعات المستقبلية لتحسينها"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن.

25. العيسي، عبد الرزاق عبد الجليل (2016 م) "البحث العلمي التطبيقي الهادف خطوة لترصين التعليم العالي والحث العلمي"، سلسلة اصدارات مركز لبنان للدراسات والتخطيط، بيروت، لبنان.

26. الفقيه، علي محمد أحمد(2014م) "تقييم أداء كليات المجتمع اليمنية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، اليمن.

27. فلية، فاروق عبده؛ والزكي، أحمد عبد الفتاح، (2004)، "معجم مصطلحات التربية لغةً واصطلاحًا"، الإسكندرية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

28. كافي، مصطفى يوسف، (2016)، "التنمية المستدامة"، عمَّان، الأردن، دار الأكاديميون [الأكاديميين] للنشر والتوزيع.

29. مرسي، محمد منير (2002)، "الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه"، ط6، القاهرة، مصر: عالم الكتب.

30. مكرد، عائدة محمد، (2010)، "تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة"، "المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن، جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، 11- 13 أكتوبر 2010م"، عدن، اليمن.

31. نذر، فاطمة عباس؛ والعتيقي، عماد محمد؛ والحربي، لافي؛ والمسلم، فاضل عبد السلام، (2002)، "تصور مقترح لإنشاء كليات المجتمع في ضوء الخبرات الأجنبية والعربية واحتياجات المجتمع بدولة الكويت"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (110).

32. الهبوب، أحمد غالب؛ والفخري، نجلاء عبد الدائم، (2018)، "تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات اليمنية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة"، "مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة، جامعة صنعاء، 6، (11)، 281- 319.

33. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (2006)، "الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية"، 2006-2010، صنعاء، اليمن.

34. الجمهورية اليمنية، (2008)، "قوانين ولوائح وأنظمة التعليم العالي والبحث العلمي الجمهورية اليمنية"، صنعاء، اليمن.

35. وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، (2020)، "كتاب الإحصاء السنوي"، الجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع"، صنعاء، اليمن.

36. وزارة الشؤون القانونية، (1996)، "القانون رقم (5)، بشأن إنشاء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية، الجريدة الرسمية"، العدد (3)، الصادر بتاريخ (15) فبراير، صنعاء.

37. وكالة الأنباء السعودية (2019م) "تحويل كليات المجتمع لكليات تقنية تتواءم مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل"، www.gov.sa تم السحب في 2021/10/25م

38. Ghanem, B., Amen, M., Qudah, A., & Hammash, H. (2011). "Scientific Research Current Status from Undergraduate Students" Perspective in Mu'tah and Irbid Universities in Jordan. An-Najah University Journal for Research, 25(6), 1711-1745.

39. Koehn. Peter H. 2012ñ "Transitional Higher Education and sustainable, current Initiatives and Future Prospects", Policy Future in Education (10), p274-282.